منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

تحليلات دورية

(10)

مصر والأزمة الليبية..
المصالح والتهديدات وتوصيات مستقبلية

محمود بيومي

منتدى البدائل العربي للدراسات

10 أغسطس 2014

تحتل ليبيا أهمية كبرى بالنسبة لمصر وسياساتها الخارجية باعتبارها العمق الغربي للدولة المصرية، والمدخل لمنطقة المغرب العربي. وتضرب العلاقات بين البلدين والشعبين جذورها منذ القدم. ولا شك أن علاقة التأثير والتأثر بين البلدين قوية وعميقة. مما يطرح أسئلة حول محددات الموقف المصري من ليبيا، وتأثير الثورة الليبية على المصالح المصرية، وموقف نظام 30 يونيه من عملية الكرامة بقيادة اللواء "خليفة حفتر"، وكيف يمكن لمصر أن تضمن مصالحها في ليبيا بشكل فعال؟.

قضايا العلاقات المصرية الليبية:

تتعدد الملفات المشتركة بين مصر وليبيا نظرا للجوار الجغرافي والتداخل البشري والتأثير المتبادل، ويمكن حصر هذه القضايا في النقاط التالية:

١. **الجوار الجغرافي:** تمتد الحدود المصرية الليبية ما يزيد عن 1200 كلم معظمها أراضي صحراوية غير مأهولة، وهو ما يزيد من صعوبة مراقبتها وضبطها. وتحولت الحدود بعد الثورة الليبية لممر رئيسي لجماعات التهريب المختلفة من مخدرات وسلاح وهجرة غير شرعية، وإلى ازدياد معدلات الجريمة والعنف في مصر بفعل السلاح الليبي الذي تدفق عليها.

٢. **التداخل البشري:** تمتلك القبائل العربية خاصة في محافظة مرسى مطروح علاقات ممتدة وقوية مع امتداداتها البشرية في ليبيا. وقد حرص "القذافي" على دعم علاقاته مع القبائل العربية في مطروح من خلال استضافة زعمائهم في ليبيا، وإغداق الأموال عليهم، وزيارتهم في مصر. [١] وقد أدت الثورة لانقسام داخل القبائل العربية، حيث سعى نظام القذافي للحصول على تأييدهم له، بل وتجنيد بعضهم في صفوف قواته، بينما تبنى العديد من أبناء هذه القبائل موقفا مضادا لنظامه وداعما للثورة.[٢] كما فر من ليبيا الكثير من عناصر النظام السابق، قدرت مصادر ليبية أعدادهم ببضعة مئات من الآلاف، وما قد يمارسونه ضد الثورة من أعمال انطلاقا من الأراضي المصرية.[٣]

٣. **العمالة المصرية في ليبيا:** يتراوح عدد العمالة المصرية بين مليون و 2 مليون شخص، وتواجه العمالة المصرية تحديات متعددة لعل أهمها الاستهداف الطائفي للمصريين الأقباط من قبل الجماعات المتشددة، والاضطراب الأمني وعمليات خطف الرهائن لأسباب مالية، أو للضغط على الحكومة المركزية، أو خلال الاشتباكات بين الفصائل الليبية العمالة المصرية، والمنافسة المتوقعة من قبل العمالة الأجنبية الأخرى– إذا استقرت الأوضاع مستقبلا. وسيكون عودة العمالة المصرية وتوقف تحويلاتهم المالية ضربة للاقتصاد المتداعي (عاد بالفعل بعد الثورة 800 ألف مصري، ولا يعرف بشكل دقيق العائدين منهم لليبيا). [٤] ويخضع العمال كذلك لخطر التقلبات السياسية، مثل فرض التأشيرات، وتعويضات العمالة الهاربة إبان الثورة الليبية.[٥]

٤. **المصالح الاقتصادية:** تساهم تحويلات العمالة المصرية في تحسين ميزان المدفوعات المختل (تتراوح التحويلات بين 1.1– 1.4 مليار دولار).[٦] كما تمثل ليبيا سوقا واسعة للسلع المصرية المختلفة. ويعد البترول الليبي ذي الجودة العالية من الأمور ذات الأهمية لمصر، خاصة في ظل إمكانية الحصول عليه بأسعار تفضيلية أو تسهيلات ائتمانية. ولعل زيارة "علي زيدان" في سبتمبر 2013 التي تم بمقتضاها تقديم مليون برميل بترول لمصر شهريا مثال على أهمية الطاقة في العلاقات بين البلدين. ويمكن وصف مرحلة ما بعد الثورة بأنها مرحلة التكالب على ليبيا اقتصاديا. [٧] كما أن ملف الاستثمارات والمشروعات الليبية (التي تتراوح بين 10–15مليار دولار)، يعد من المسائل الشائكة في ظل غياب مركز واضح لصنع القرار في ليبيا، وحاجة الاقتصاد المصري للاستثمارات الليبية. وأهم هذه المشروعات المتوقفة خط للغاز الطبيعي من طبرق للإسكندرية، وعدة مصافي للنفط واستثمارات عقارية واسعة.[٨]

٥. **الاعتبارات الإستراتيجية:** تعتبر ليبيا والسودان دولتا العمق الإستراتيجي لمصر. وهو ما ظهر خلال مرحلة حربي الاستنزاف 1969 وأكتوبر 1973، حيث انتقلت الكلية الحربية المصرية إلى مدينة الخرطوم، والكلية البحرية إلى مدينة طرابلس لحمايتهما من الغارات الإسرائيلية في العمق المصري. [٩] فالحفاظ على ليبيا مستقلة وموحدة وبعيدة عن السيطرة

---

١ وحيد عبد المجيد، السياسة المصرية والثورة الليبية: خيارات صعبة، مركز الجزيرة للدراسات، 12 يونيه 2012. http://is.gd/fx765F

٢ محمد مجاهد الزيات، حياد مصر إزاء الثورة الليبية: هل يضر بأمنها القومي؟، مركز الجزيرة للدراسات، 2 يونيه 2011.http://is.gd/oMly2l

٣ السنوسي البسيكري، ليبيا ومصر: علاقات يغيب عنها البعد الإستراتيجي، مركز الجزيرة للدراسات، 29 أكتوبر 2013.http://is.gd/IYWuNT

٤ أيمن زهري، أهم عشر قضايا حول الهجرة والمصريين بالخارج خلال عام 2011، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة. http://is.gd/CpdSpM

٥ بهاء الدين محمد، العلاقات المصرية الليبية في ظل الربيع العربي: لماذا لم تتعاون الثورتان؟، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، يوليو2013، ص 21–24.

٦ العمالة المصرية تستكشف طريق عودتها إلى ليبيا، صحيفة الشرق الأوسط، 12 مارس 2012. http://is.gd/aDmaZO

٧ تراجع العلاقات الاقتصادية المصرية الليبية، الجزيرة نت، 8 مايو 2012.http://is.gd/AycGFn

٨ السنوسي البسيكري، مرجع سبق ذكره.

٩ هانئ رسلان، العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات، 13 أكتوبر 2011.http://is.gd/mbPRIb

الأجنبية المباشرة وغير المباشرة مثلت ركنا مهما من أركان الأمن القومي المصري.[١٠] لكن تداعيات ثورة الـ17 من فبراير حولت ليبيا من عمق إستراتيجي لمصر إلى تهديد إستراتيجي. فقد تحولت ليبيا إلى دولة فاشلة بالفعل من غياب سلطة الحكومة المركزية وسيطرة الميليشيات، وانفتاح الحدود، وتواجد الجماعات الإرهابية، وتحولها لساحة لتصفية الصراعات الإقليمية والدولية، وخطر انفصال شرق ليبيا، الأمر الذي حولها لصومال جديد على أعتاب مصر. وبالتالي فإن هذا الأمر له تداعياته الخطيرة على البيئة الإستراتيجية لمصر، حيث يستوجب عليها إعادة موضعة إستراتيجيتها العسكرية والأمنية لمجابهة التهديدات الجديدة.

نظام 30 يونيه والأزمة الليبية:

تعاني ليبيا من اضطرابات واسعة وتغيرات سياسية متلاحقة. فقد أفرز أول استحقاق انتخابي بعد ثورة 17 فبراير المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، الذي تقاسمه تحالف القوى الوطنية والإسلاميون بقيادة حزب العدالة والبناء –الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين– وقد انتخب المؤتمر في نوفمبر 2012 "علي زيدان" رئيسا للوزراء. لكن زيدان الذي بدأ عهده بتفاهم كبير مع الإسلاميين انتهى متصادما معهم. وقد شهد عهد زيدان إقرار قانون العزل السياسي الذي فرضته مدينة مصراتة والقوى الإسلامية في 2013، وأدى لإقصاء جزء كبير من الطبقة السياسية على رأسهم رئيس المؤتمر نفسه "محمد يوسف المقريف"، ورئيس تحالف القوى الوطنية "محمود جبريل"، مما فجر صراعا سياسيا ممتدا حتى الآن. كما سيطر الفيدراليون على المثلث النفطي في شرق ليبيا، ليدخلوا البلاد في أزمة سيولة حادة، وانخفاض في صادرات النفط. وعجز المؤتمر كذلك عن التعامل مع تحديات الأمن وبناء الجيش الوطني والسيطرة على الميليشيات. وعجز المؤتمر عن تنفيذ مهمته الأساسية وهي وضع الدستور، مما اضطره لتمديد ولايته في فبراير 2014، الأمر إلي فجر احتجاجات في الشارع. وتصاعدت الأزمة السياسية بعزل "علي زيدان" في مارس 2014، ورفض حكومة تسيير الأعمال "عبد الله الثني" تشكيل حكومة دائمة. وقد قضت المحكمة الدستورية الليبية في يونيه 2014 بعدم دستورية تعيين حكومة "عمر معيتيق" –المنحدر من مدينة مصراتة– والتي وافق عليها المؤتمر في مايو 2014. وجرت الانتخابات البرلمانية في 25 يونيه، وذلك لاستبدال المؤتمر الوطني ببرلمان جديد (مجلس نواب) يقوم بمهمة وضع الدستور، وانتخاب حكومة جديدة بعد أن فشل المؤتمر الوطني في هذه المهمة. وقد شاركت نسبة محدودة من الليبيين في الانتخابات التي جرت، حيث بلغت نسبة المسجلين ممن يحق لهم التصويت (44%) فقط، ومن شارك بالفعل من المسجلين (42%). وتظهر نتيجة الانتخابات التي تم إعلانها في 21 يوليو من مفوضية الانتخابات الليبية أن البرلمان الجديد –الذي تم إجراء الانتخابات فيه على أساس النظام الفردي، بينما كان المؤتمر الوطني بـ120 مقعدا فقط للفردي، و80 مقعدا للقائمة– قد عزز المناطقية.[١١] فقد دخل التيار الفيدرالي لأول مرة بـ12 مقعدا، وحصل التبو على 5 مقاعد، والطوارق على مقعدين. وتتضارب الأرقام حول حصة كل من التيار الإسلامي بمختلف أطيافه و"التيار المدني" ممثلا في تحالف القوى الوطنية، حيث يدعي كل منهما انتصاره وهزيمة خصمه سواء في الغرب أو الشرق في البرلمان الجديد، لكن الواضح أن التيار الإسلامي قد خسر جزءا مهما من مقاعده لا سيما في الشرق.[١٢] وفي كل الأحوال فإن البرلمان الحالي –كما سلفه المؤتمر الوطني– تتشكل أغلبيته من مستقلين لا يتبعون لتيار سياسي أو أيديولوجي معين، وستتحدد مواقفهم وفق تطورات الأمور على الأرض وطبيعة القضايا المطروحة.[١٣]

---

[١٠] العلاقات المصرية الليبية، الهيئة العامة للاستعلامات.http://is.gd/kkprXq

[١١] المفوضية العليا تُعلن النتائج النهائية لانتخابات النواب، بوابة الوسط، 21 يوليو 2014. http://is.gd/v1QFCU

[١٢] مضامين الانتخابات البرلمانية الأخيرة وتأثيرها على المسار الانتقالي، المركز الليبي للبحوث والتنمية، 18 يوليو 2014. http://is.gd/DMiQUW

[١٣] كامل عبد الله، نتائج الانتخابات.. ومعركة السيطرة على طرابلس، معهد العربية للدراسات، 23 يوليو 2014.

واجهت النخبة الليبية مشاكل جمة في عملية إعادة بناء الدولة بعد ثورة 17 فبراير، وكان من أبرز هذه المشاكل انقسام النخبة الليبية على أسس أيديولوجية ومناطقية، بالإضافة لاختراق النخبة الليبية، وتأثير القوى الإقليمية على الأوضاع فيها. ولأن مصر دولة جوار مباشر لليبيا، فإن التطورات في مصر تؤثر على ليبيا بشكل كبير. فأجواء الانقسام المصري بين الإسلاميين والقوى المدنية انعكس على العملية السياسية الليبية بين الإسلاميين وتحالف القوى الوطنية. فبينما رحب التحالف بإسقاط الرئيس "محمد مرسي"، رفضه الإسلاميون بشدة، واعتبروه انقلابا على الشرعية. وتزامنت الإطاحة بمرسي مع سعي القوى الإسلامية لإقرار قانون العزل السياسي، وسعت القوى التي تم إقصائها من المؤتمر الوطني العام (تحالف القوى الوطنية) إلى البحث عن حلفاء لها في الخارج في المعركة الداخلية، بينما سعت قوى أخرى لاستنساخ تجربة الإطاحة بمرسي من خلال "حركة تمرد الليبية". كما ينقسم المجتمع بشكل عام من الموقف من الإسلاميين وتجربتهم في الحكم في مصر وتونس. [١٤] وازدادت الأزمة وهذا المناخ الإقليمي الداخلية حدة مع رفض حكومة "علي زيدان" إدانة الإطاحة بحكومة مرسي، بل والاتفاق مع الحكومة المصرية المؤقتة على توريد مليون برميل من النفط شهريا لمصر ليتم تكريرها في المصافي المصرية،[١٥] وزيارة زيدان لمصر في 7 سبتمبر 2013، وأول فبراير 2014.[١٦] وهما الزيارتان اللتان هدفتا من طرف خفي للحصول على دعم سياسي مصري في مواجهة التحديات الداخلية المتزايدة من جانب خصومه الإسلاميين. وصاحبت عملية الكرامة التي شنها اللواء "خليفة حفتر" اتهامات بأن الطائرات المصرية شاركت فيها، بينما واصل "حفتر" ودعواته المتكررة لمصر بالتدخل في ليبيا، وإعلانه أن حربه هي لاستئصال شأفة الإخوان والإسلاميين من ليبيا. وبهذا يمكن القول إن مصر قد دخلت مصر على خط الاستقطاب السياسي الليبي بشكل حاد بما يجعل مواقفها محل شك وارتياب داخل ليبيا. وقد تضاربت المواقف والتكهنات حول موقف النظام المصري من الأزمة الليبية، بين من يروجون لتدخل عسكري مصري ومن ينفون احتمالاته، في ظل مناخ إقليمي شيد الاستقطاب. ويمكن في هذا السياق تحديد عاملين رئيسيين في بلورة موقف الرئيس الجديد "عبد الفتاح السيسي" من ليبيا خلال الفترة القادمة:

١. **التهديدات الأمنية :** تتزايد المخاوف الأمنية المتفاقمة سواء من حيث عصابات الجريمة والتهريب، أو من الجماعات الإسلامية المتشددة التي أعلنت درنة إمارة إسلامية في 8 أبريل 2014. وهو ما ظهر في تصريحات السيسي حول تحول ليبيا لمصدر تهديد مع تواجد المتشددين فيها، وأن مصر لن تسمح بهجمات إرهابية عليها من ليبيا. [١٧] وبالتالي سيكون الهاجس الأمني مهما في تشكيل موقف القيادة السياسية. أما مخاوف التدخل العسكري في ليبيا فهي غير واقعية لعدة عوامل أولها الأوضاع الداخلية المضطربة سياسيا واقتصاديا، وأولوية البناء الداخلي، بالإضافة للصراع الإقليمي، وغياب الضوء الأخضر الدولي. لكن التدخل العسكري لن يكون مستبعدا إلا في حالة واحدة، وهي حالة الهجوم المباشر من الأراضي الليبية على مصر. وفي هذه الحالة ستتولى قوات التدخل السريع مهمة الرد العسكري الذي سيقتصر على ضرب المسئولين عن الهجوم. فهذه القوة بالأساس قوة ردع تؤشر للقدرة على الرد في حالة الضرورة، والردع لا يستخدم عادة إلا في حالة الضرورة القصوى.[١٨] على جانب آخر فإن العمليات الاستخبارية ستتواصل على قدم وساق، وسيستمر تعزيز أمن الحدود لمراقبة العناصر المتشددة في ليبيا، وربما تتم بعض العمليات الخاصة في حالة الضرورة، لكن في إطار من السرية وبشكل محدود للغاية. وهذا العامل سيدفع مصر للحضور بشكل أكبر في المؤتمرات الدولية الخاصة

[14] Moahmed Ejarh,Libya Reacts to the Turmoil in Egypt, Foreign policy, 15 July 2013. http://is.gd/OpBH9Ht

[١٥] مصر تتفق على استيراد مليون برميل نفط شهريا من ليبيا، العربية نت، 28 يوليو 2013.http://is.gd/Vb7LSa

[١٦] مصر تعامل ليبيا بالمثل رغم زيارة زيدان، الجزيرة نت، 2 فبراير 2014.http://is.gd/QHmONB

[١٧] تصريح "رئاسي" للسيسي: لن نسمح بأي إرهاب مصدره ليبيا، العربية نت، 24 مايو 2014.http://is.gd/9vzOh8

[١٨] مالك عوني، "مسافة السكة" بين مصر ومحيطها الإقليمي، جريدة التحرير، 6 يونيه 2014. http://is.gd/lBIJel

بليبيا، كمؤتمر أصدقاء ليبيا الذي انعقد في روما وكان هدفه الأساسي مكافحة الإرهاب. [١٩] وبهذا ستركز مصر على مسارين ***الأول*** هو تعزيز أمن الحدود وجمع المعلومات ومكافحة الجماعات الإرهابية وعصابات التهريب والجريمة، وتكثيف الجهد الاستخباري. وهو ما ظهرت بوادره بتشكيل قوة التدخل السريع في 25 مارس 2014، وإطلاق القمر الصناعي الجديد في 24 أبريل،[٢٠] بما يعزز القدرة على مراقبة الحدود الصحراوية الطويلة. ***والثاني*** هو المساهمة –التي ستكون محدودة بحكم الظروف الداخلية– في التنسيق الإقليمي والدولي حول مكافحة الإرهاب.

٢. **تيار الإسلام السياسي:** ينتهج النظام الحالي سياسة متشددة تجاه تيار الإسلام السياسي في مصر، وهو ما ينعكس على موقفه من هذا التيار في ليبيا، وموقف الإسلاميين الليبيين من النظام في الوقت ذاته، بوصفه المسئول عن الإطاحة بحكم نظرائهم الإسلاميين في مصر. وبهذا ستتحدد سياسة مصر وحلفائها المحتملين في ليبيا بناء على قربهم أو بعدهم من تيار الإسلام السياسي. فعلى المستوى الرسمي لن يحدث تغيير كبير في السياسة المصرية تجاه الحكومة الليبية، حيث ستتبنى نهج الانتظار لنتائج الانتخابات البرلمانية ولن تتدخل بشكل مباشر في العملية السياسية، لكنها لن تتعامل بشكل منفتح مع أي حكومة يسيطر عليها الإسلاميون. [٢١] وستستمر مصر في تبني سياسة هادئة تجاه ليبيا تقتصر على الدعم السياسي لائتلاف القوى الوطنية الذي يترأسه "محمود جبريل"، واستضافة قادته ورموزه في زيارتهم لمصر، دون تبني موقف رسمي معلن معاد لأي طرف سياسي. أما بالنسبة للواء خليفة حفتر، فإن مصر لن تدعمه عسكريا بشكل مباشر، وستكتفي بالدعم الإعلامي، وربما ببعض التعاون الاستخباري المحدود، وبخاصة للحصول على معلومات عن الجماعات المتشددة في الشرق. ويرجع ذلك لعدة عوامل منها عدم قدرته على الحسم السريع –على عكس التكهنات الإعلامية في الأيام الأولى لتحركه– وصعوبة الأوضاع المصرية الداخلية، وعدم الرغبة في التورط بشكل مباشر في ليبيا.

توصيات للسياسة المصرية:

واجهت العلاقات المصرية الليبية منذ استقلال ليبيا مشكلة غياب رؤية إستراتيجية من البلدين للعلاقات بينهما. فعندما تبنت مصر القومية العربية ومحاربة الاستعمار رزحت ليبيا تحت الحكم الملكي الموالي للغرب، بينما عندما اتجهت ليبيا شرقا، تباعدت مصر عنها باتجاهها غربا. ولاشك أن العوامل الشخصية كالخلاف بين السادات والقذافي والشخصية المتقلبة للقذافي لعبت دورا في غياب أسس قوية للعلاقات بينهما. وافتقدت مصر سياسة متماسكة وفعالة للتعامل مع الأزمة الليبية منذ اندلاع ثورة 17 فبراير. من هنا فإن وضع ملامح رؤية واضحة للسياسة المصرية خلال المرحلة القادمة يعتبر أولوية قصوى لحماية وتحقيق المصالح المصرية، تستند على رؤية متماسكة وواقعية لطبيعة المشكلات وأهم القضايا التي تشكل جوهر العلاقة مع ليبيا، بشكل يسهم في حماية وتحقيق المصالح المصرية بفعالية كفاءة:

١. **تغيير مرتكزات الرؤية التقليدية تجاه ليبيا :** يجب أن ترتكز السياسة المصرية على أن ليبيا لم تعد دولة موحدة كما كانت منذ استقلالها عام 1951. وهو الأمر الذي سيترتب عليه أن ليبيا لم تعد عمقا إستراتيجيا آمنا لمصر كما كانت منذ الاستقلال وبشكل أكبر منذ وصول "القذافي" للسلطة. والأهم أن مصر ليست صاحبة الكلمة العليا أو اليد الطولي في ليبيا الجديدة، ولا تمتلك أدوات التأثير على الداخل الليبي. فعلى مصر أن تتعامل مع ليبيا على أنها دولة مفككة تفتقد للحكومة

[١٩] مؤتمر «أصدقاء ليبيا» في روما: مكافحة الإرهاب هدف مشترك، صحيفة الحياة اللندنية، 6 مارس 2014. http://is.gd/utVZvf

٢٠ آية زمان، آمال مصريّة في الانتفاع من الأقمار الصناعيّة.. للتنمية، المونيتور، 28 يونيه 2014. http://is.gd/OheuNi

[٢١] مصر تُرحّب بنتائج الانتخابات الليبية، بوابة الوسط الليبية، 22 يوليو 2014. http://is.gd/3QfHpT

المركزية القوية القادرة على بسط سيطرتها على كامل أراضيها، وأن هذه الوضع سيستمر على المدى القصير والمتوسط على الأقل. وبالتالي يكون الهدف المصري الأساسي هو منع تحول ليبيا لدولة معادية، أو تحول أراضيها لمنطلق هجمات ضد مصر، أو سيطرة قوى أجنبية أو قوى غير صديقة عليها، أو الإضرار بمصر عن طريقها. وينبثق عن هذا هدفين إضافيين؛ ***الأول*** هو استقلال العلاقات المصرية الليبية عن طبيعة وتوجهات النظام الحاكم في مصر، وربطها بمصالح الدولة العليا، مما يعني مأسستها، وتثبيتها بغض النظر عن تعاقب وتغير الأنظمة. ***والثاني*** بناء أدوات تأثير واختراق حقيقية في الداخل الليبي. ويترتب على هذا تغيير بالضرورة في طريقة وأدوات السياسة، لبناء نفوذ وتأثير مصري حقيقي من خلال عدة آليات منها مد جسور العلاقة مع الفصائل السياسية والعسكرية المختلفة دون الاقتصار على الحكومة المركزية، واستخدام القوة الناعمة بشكل مكثف، وتطوير الأداة الاستخبارية، والتعاون مع دول الجوار، والتعاون مع القوى الإقليمية والدولية، وتأمين المصالح الاقتصادية، والتركيز على بناء مؤسسات الدولة الليبية بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف، وعلى تعزيز أمن الحدود.

٢. **أولوية الاستقرار في ليبيا :** يبقى استقرار ليبيا ومنع انحدارها لحرب أهلية أولوية قصوى لمصر، بغض النظر عن موقف فصائل ليبية من نظم الحكم المتعاقبة في مصر. فالحرب الأهلية لن تحقق مصالح مصر، بل ستهددها. فالاستقرار يتيح لمصر أن تتواصل مع النخب الليبية، وأن تمنع تحول ليبيا لصومال جديد على حدودها، وأن تحفظ مصالحها الاقتصادية من البترول والعمالة وعقود إعادة الأعمار، وأن تتجنب الإضرار المتعمد بها من داخل ليبيا أو توريطها في أي حرب. والأهم أن مصر بعد الثورة تحتاج جديا لاتباع سياسة خارجية "هادئة" (Low-Profile) من أجل التفرغ لبناء الدولة، بدلا من استنفاذ ما تبقى من إمكانيات الدولة في صراعات سياسية إقليمية. [٢٢] فوحده الاستقرار ومنع تفجر الأوضاع لحافة الحرب الأهلية هو الذي سيمكن مصر من حماية مصالحها بشكل أفضل، ومن ممارسة دور كبير حال بناء قوتها الداخلية. ولا تعني أولوية الاستقرار أن لا تتبنى مصر سياسة إيجابية في ليبيا أو لا تدعم من يحقق مصالحها، بل أن تسعى لذلك بطريقة مسئولة وبشكل لا يقطع من قدرتها على التواصل والتأثير على الفاعلين الآخرين.

٣. **تعزيز أمن الحدود :** فالمنطقة العسكرية الغربية من المناطق العسكرية –في الإستراتيجية العسكرية المصرية– الأقل تجهيزا وتسليحا وتدريبا بسبب انخفاض التهديدات من الجبهة الغربية، وكونها بالأساس رديفا للمناطق العسكرية والجيوش الميدانية الأخرى. لهذا فإنه يجب رفع كفاءة القوات من حيث التدريب والتسليح، والتركيز على القوات الخاصة والآليات السريعة القادرة على الحركة والمطاردة بدلا من القوات الميكانيكية والمدرعة، وزيادة الجهد الجوي المخصص للمنطقة من طائرات الاستطلاع والمراقبة. وينبغي رفع كفاءة قوات حرس الحدود وزيادة التنسيق بينها وبين قوات المنطقتين العسكريتين الغربية والجنوبية كحادثة الفرافرة الأولى التي استشهد فيها 6 عناصر من حرس الحدود، [٢٣] والثانية التي اشتهد فيها 22 من عناصر الحرس.[٢٤] كما تعطى الوسائل التكنولوجية الحديثة أولوية قصوى، وبخاصة الطائرات بدون طيار ومناطيد المراقبة، ووسائل المراقبة التكنولوجية الحديثة، وذلك لقدرتها على المراقبة المستمرة، وكفاءتها في رصد التهديدات وحماية العنصر البشري من الاستهداف. على جانب آخر فإنه يجب تعزيز التعاون مع أفراد القبائل البدوية في منطقة الحدود لمراقبة الحدود

---

٢٢ صباح ON: المشهد الإقليمي ومستقبل العلاقات المصرية الإماراتية، لقاء مع الباحث ومدير المعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية في دبي "أحمد أبو زيد:، 6 يونيه 2014. http://is.gd/tsiPdk

[٢٣] القوات المسلحة تنعى استشهاد ضابط و5 جنود من قوات حرس الحدود، الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة، 31 مايو 2014. http://is.gd/KBX05M

[٢٤] القوات المسلحة تنعى أبنائها شهداء حرس الحدود بالفرافرة، الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة، 20 يوليو 2014. http://is.gd/LjHzYs

ومنع عصابات التهريب والجريمة من استخدام المدقات الصحراوية غير المطروقة، والإرشاد عن العناصر الإجرامية، بالإضافة لتوفير فرص عمل والاهتمام بالتنمية لإضعاف فرص انخراط أبناء هذه القبائل في عصابات الجريمة أو تبني أفكار الجماعات المتشددة. ويجب أن يعطى العمل الاستخباري داخل ليبيا أولوية قصوى بناء قاعدة معلومات واضحة عن خريطة الفاعلين على الأرض والجماعات المتشددة لإجهاض أي عمليات قبل حدوثها وتعزيز التأثير المصري. كما يجب تعزيز التعاون عبر الحدود مع القبائل الليبية والكتائب المسلحة الموجودة على الجانب الليبي قدر الإمكان. ولعل الاتفاق المصري السوداني الليبي المشترك لتسيير دوريات في منطقة الجلف الكبير في المثلث الحدودي بين البلدان الثلاث يعد مؤشرا جيدا، لكنه خطوة يجب البناء عليها بشكل أعمق وأكبر. وتحتاج مصر في سبيل هذا لإقامة علاقات مباشرة مع قبائل ومكونات الجنوب الليبي سواء العربية منها أو الأفريقية كالتبو والطوارق وذلك لمراقبة هذه المنطقة الجغرافية الشاسعة من المهربين والجماعات الإرهابية على حد سواء، ومنع التهديدات المحتملة بشكل استباقي خاصة مع تكثيف التواجد والطلعات الجوية الغربية في منطقة الساحل والصحراء.[٢٥]

٤. **تأكيد أولوية الاقتصاد في العلاقة بين البلدين** : فالاقتصاد والمصالح المتبادلة يجب أن يكونا محور العلاقات المصرية الليبية. ونظرا للأزمات الاقتصادية التي تمر بها مصر، فإن تدعيم التعاون الاقتصادي وتشجيع الشركات المصرية للعمل في ليبيا هو أمر حيوي للغاية. وتوفر الأوضاع الأمنية المتدهورة في ليبيا فرصة لمصر، فتستطيع الدخول في السوق الليبية –غير المشجعة للشركات العالمية حاليا– للحصول على حصة كبيرة منه، خاصة في بعض المناطق التي تتمتع باستقرار أمني وانتعاش اقتصادي كمصراتة. ويبقى التركيز على قضية العمالة المصرية، وعلى البترول من القضايا ذات الأولوية لمصر.

٥. **التواصل مع جميع الفرقاء الليبيين** : فمصر تحتاج لبناء علاقات مع الفصائل والميلشيات الليبية المختلفة بشكل فعال وحقيقي، وتنويع دائرة الحلفاء والأصدقاء على الساحة الليبية. فعقب الثورة واجهت مصر مشكلة في التعامل مع تعددية الفاعلين الليبيين، والتزمت بالأساس بالتعامل مع الجهات الرسمية الحكومية دون تطوير علاقات مع كتائب الثوار وزعماء المدن وقادة الميلشيات المختلفة. فهذه القوى الميليشاوية المسيطرة على الأرض، وهي القوى الفاعلة والمؤثرة والتي يجب التعامل معها، بغض النظر عن لونها الأيديولوجي. وهذا الأمر حاسم للغاية لمصر لأنه يتيح لها تأمين مصالحها من حيث العمالة والبترول والشركات والمصالح الاقتصادية وغيرها. كما يمنحها ذلك أوراق المساومة المطلوبة والقدرة على المساهمة في تشكيل مستقبل ليبيا، في ظل الصراع الإقليمي والدولي عليها. ولا يعني هذا التواصل قطع العلاقات مع الجهات الرسمية، بل تحقيق التوازن بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين. ففي الجانب الرسمي يكون التركيز على تأهيل القوات الليبية النظامية والشرطة الليبية، والاهتمام بتدريب قطاعات منهما على الأراضي المصرية، بدلا من الدول الغربية التي يتلقون تدريباتهم فيها حاليا. وذلك من أجل تعزيز العلاقات بين العسكريين الجدد ومصر، وتعميق النفوذ المصري. وبالنسبة للفاعلين غير الرسميين يتم فتح خطوط اتصال مع جميع الفصائل وقادة الميليشيات، حتى هؤلاء المنتمين للتيار الإسلامي خاصة ببنغازي، وبناء علاقات مع مدينة مصراتة ومع الزنتان، ومع القبائل الكبيرة. وبهذا تمتلك مصر علاقات مع جميع فرقاء ليبيا تتيح لها التأثير بشكل فاعل، والتوسط عند الحاجة، ودعم من يحقق مصالحها، والبقاء في حلبة الصراع الدولي/الإقليمي على ليبيا.

٢٥ هولاند في تشاد لإقامة قوة عسكرية جديدة لمكافحة الإرهاب في الساحل، فرانس 24، 19 يوليو 2014. http://is.gd/dagYuC

٦. **برامج بناء الدولة الليبية:** والذي يحتل أولوية قصوى من حيث أهميته لبناء دولة ليبية مركزية، وكمدخل قوى وواسع للتأثير المصري المستقبلي في ليبيا. فمصر تحتاج لمد جسور مع النخبة الجديدة الليبية سواء في البيروقراطية الحكومية أو في الجيش والشرطة الجديدين. وبرامج بناء الجيش الليبي التي بدأت على قدم وساق منذ سقوط القذافي، وتولتها بالأساس دول غربية، يجب أن تدخل مصر فيها بشكل فعال. وبهذا تضمن عدة أمور أهمها عدم عداء هذه النخب الجديدة لها، وتكوين صلات قوية معهم، وتعزيز العلاقة بين المؤسسة العسكرية المصرية والجيش الليبي –قيد التكوين– والتأثير الإيجابي لعلاقة الارتباط المعنوي والذهني مستقبلا، خاصة إذا وصل بعضهم لمواقع صنع القرار، بالإضافة لأهميتها للصناعة العسكرية المصرية التي سيكون السوق الليبي ملائما لها، حال رفع مجلس الأمن لحظر تصدير السلاح لليبيا (القرار 1970 في 26 فبراير 2011). كما سيتيح هذا لمصر أن يكون لها دور في تحديد الاتجاه المستقبلي للدولة الليبية، وضمان بناء قدرات ومؤسسات الدولة بشكل فعال.

٧. **التنسيق السياسي والأمني مع دول الجوار** : فاستخدام الأداة العسكرية لحماية المصالح المصرية بشكل منفرد ليست من الخيارات المتاحة على الطاولة لأسباب عدة منها الظروف المصرية الداخلية وطبيعة التوازنات الإقليمية التي تجعل استخدام القوة بشكل منفرد أمرا غير مقبول، وقصور الأداة العسكرية وحدها عن تحقيق المصالح المصرية، واقتصارها على دور الردع بالأساس. ويكتسب التنسيق الأمني المشترك أهمية إضافية من محاولة تجنب احتمالات التدخل الأجنبي، وتنسيق السياسات لقطع الطريق أمام أي محاولة تدخل أجنبي. كما يساعد التنسيق الأمني المشترك على تجنب أخطار التورط في الصراع الداخلي الليبي. ويشمل التنسيق الدول الثلاث العربية المجاورة لليبيا [مصر– الجزائر– تونس– السودان]، والتي تتقاسم نفس المخاوف والتحديات، بالإضافة لدولتي مالي وتشاد. وسيكون التنسيق الأكبر هو بين مصر والجزائر، بينما لا يتوقع أن تلعب تونس المحدودة الإمكانيات عسكريا واستخبارتيا– سوى دورا مساعدا في أحسن الأحوال، ولا تعاني السودان من نفس المشاكل الحادة التي تواجهها مصر والجزائر. ويمتد التنسيق لتبادل المعلومات الاستخبارية حول عصابات التهريب والجريمة والجماعات المتشددة، والتنسيق السياسي وتوحيد المواقف لمنع انهيار الدولة الليبية، وقيادة المبادرات الإقليمية السياسية وقطع الطريق على دعوات التدخل الخارجي.

٨. **التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف** : يعوض التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف غياب أدوات التأثير المصرية، ويتيح لعب دور أكبر وأكثر أهمية على المستوى الدولي والإقليمي، ومدخلا للتأثير داخليا وبناء علاقات جديدة. فمصر يجب أن تسعى للعب دور أكبر في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "أونسميل"، وربما لكي يصل شخصية مصرية لرئاسة البعثة. ويجب لمصر أن تمارس دورا في مؤتمرات مجموعة أصدقاء ليبيا، وتنسيق المواقف مع الدول العربية في المجموعة، ودول الجوار. كما يمكن لمصر أن تلعب دورا أكبر في برامج بناء القدرات الأوربية والأمريكية الموجهة لليبيا عن طريق إشراك كوادر مصرية في هذه البرامج أو كوسطاء فيها. ويمكن هنا أيضا استنساخ تجربة الأردن الذي يدرب 10 آلاف من عناصر الشرطة الليبية على أراضيه.[٢٦] وبهذا التعاون الثنائي مع الدول المانحة أو في إطار المبادرات متعددة الأطراف تستطيع مصر أن تتغلب على مشكلة نقص التمويل الذاتي التي تحد من قدرتها على العمل والتأثير.

٩. **القوة الناعمة:** تكمن أهمية القوة الناعمة بالنسبة لمصر في تعويض غياب قدراتها على التأثير المادي في ظل ظروفها الراهنة، وفي الصورة السلبية لمصر لدى قطاعات ليبية واسعة نتيجة عوامل متعددة. فنظرا لظروف مصر الراهنة فإن قدرتها على التدخل في ليبيا ضعيفة للغاية، ولا تمتلك أدوات ضغط أو تأثير فعالة. من هنا زيادة أعداد الطلبة الليبيين

[٢٦] الأردن يدرب 10 آلاف شرطي ليبي، الجزيرة نت، 25 أبريل 2012. http://is.gd/SePFyM

المبتعثين في مصر، وتدريب البيروقراطية وعناصر الجيش والشرطة في المؤسسات المصرية كفيل بخلق رابطة علاقة وثيقة بين النخب والأجيال الجديدة تدعم موقف مصر، ريثما توفر لها ظروفها القدرة على التأثير الحقيقي. أما بالنسبة للصورة العامة لمصر في ليبيا، فإنها متأثرة بموقف الفصائل السياسية الليبية. فالقوى الفيدرالية لا تكن لمصر كثيرا من الود نتيجة دعمها للإطاحة بالملك "إدريس السنوسي"، رغم أنه اختار مصر للإقامة فيها بعد الإطاحة به منذ بداية السبعينيات وحتى وفاته عام 1983. بينما لا يرحب كثير من الإسلاميين بالدور المصري نتيجة الدور المصري في الإطاحة بالملكية ودعم القذافي، والعداء لفكرة الدور المصري المستند لأفكار لمبادئ القومية العربية، ودور المكون العسكري–الاستخباري في صناعة القرار المصري، ثم تداعيات الإطاحة بالرئيس المعزول "محمد مرسي"، بالإضافة لمواقف الجماعات الأكثر تشددا كجماعة أنصار الشريعة.[٢٧] كما يتحفظ النشطاء المدنيون على ممارسات القمع الأمنية منذ ثورة 25 يناير.[٢٨] أما على المستوى العام فهناك تحفظ ليبي واسع من غياب دور مصري فاعل في دعم الثورة الليبية –بغض النظر عن المبررات المصرية– وفي رفض تسليم عناصر نظام القذافي وعلى رأسهم "أحمد قذاف الدم" للسلطات الجديدة في ليبيا. كما أن قطاعات من النخبة الليبية تخشى من "مطامع" مصرية محتملة في الثروة النفطية الليبية، ومن تدفق العمالة المصرية لليبيا في ظل تخلخل البنية الديم جرافية الليبية، بالإضافة لبعض مشكلات العمالة المصرية المقيمة. لهذا فإن تصحيح مثل هذه المفاهيم الخاطئة يتطلب جهدا حقيقيا من أجل بناء علاقة قوية بين النخب الليبية. فلا بد من إيجاد حل لمشكلة عناصر نظام القذافي المقيمين في مصر، وإبراز دور المجتمع المدني المصري في دعم الثورة الليبية، وتصحيح الخطاب الإعلامي تجاه ليبيا، مع فتح خطوط اتصال مباشر مع قادة الفصائل والمدن الليبية، واستضافتهم في مصر، وتعميق التعاون معهم. كما يمكن في هذا الإطار فتح قنصليات، وإيفاد المهنيين المصريين في المدن المهمة وغير المضطربة كمصراتة والزنتان لبناء علاقة قوية مع المدينتين المهمتين. وفي المحصلة فإن مصر تحتاج لإخراج نفسها من دائرة الاستقطاب الداخلي الليبي وطرح نفسها كدولة صديقة مهتمة بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية، وتأمين حدودها، ومنع التدخلات الخارجية، والحفاظ على وحدة التراب الليبي.

[٢٧] بهاء الدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص11.

[٢٨] المرجع السابق، ص 8.